

الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية في المجتمع الليبي

إعداد: د. حسام علي الحاج- كلية القانون - جامعة طرابلس/ ليبيا

المقدمة:

تعتبر الثقافة السياسية من أهم الظواهر المثيرة للاهتمام كونها تترك أثراً واضحاً على مستوى الفعل والممارسة، فقد تكون إما دافعاً للتنمية أو معوقاً لها، وذلك بالنظر إلى طبيعة الثقافة السائدة في المجتمع، وبعبارة أخرى فإن النسق الثقافي العام إما أن يساعد على تنمية الديمقراطية وإما أن يكرس حب التسلط السياسي، ويجمع علماء السياسة على أن الثقافة السياسية أولاً وقبل كل شيء هي مجموعة من القيم والاتجاهات المتعلقة بأنماط الثقافة والتنشئة السياسية وليست مجرد وضع مؤسسات سياسية ودستورية تحكمها عملية الانتخابات الدورية، فالثقافة السياسية تمثل المادة الخام التي تشكل الوعي السياسي الذي يطبع فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم وقدرتهم على التصور الكلي لهذا الواقع المحيط بهم، مما يساعدهم على بلورة اتجاهات سياسية ويدفعهم بالتالي إلى المشاركة السياسية التي يمكن من خلالها الفرد أن يلعب دوراً في الحياة السياسية لمجتمعه، لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تؤثر هذه الأخيرة في كيفية نظر الجمهور للعملية الانتخابية ومفهومه لما يمكن اعتباره مسألة النزاهة فيها، فعلى الرغم من اعتماد معايير دولية للانتخابات الحرة والنزيهة إلا أن كيفية تفسير وفهم تلك المعايير يبقى عرضة للثقافة السياسية القائمة في كل بلد وبالنسبة لكل فرد، وفي هذه النقطة بالذات يأتي اهتمامنا في هذا البحث عن هذه العلاقة الموجودة بين آليات ممارسة السلطة (المشاركة السياسية) ونسق المعتقدات والقيم والعادات والتقاليد وأثار ذلك على توجيه سلوك الفرد واتجاهاته السياسية، وبذلك تكون الممارسة الانتخابية انعكاساً للثقافة السياسية التي يتشبع بها الفرد طيلة مراحل حياته.

أولاً - أهمية الدراسة :

إن دراسة موضوع الثقافة السياسية والمشاركة السياسية وخاصة في ليبيا أهمية واسعة النطاق بحيث تظهر أهمية هذا البحث من خلال رسم الأهداف التالية:

- إمكانية التعرف على أهم مكونات وعناصر الثقافة السياسية عموماً وفي المجتمع الليبي خصوصاً وأثرها على مستوى السلوك والفعل (المشاركة السياسية) من خلال الاعتماد على النظرة الكلية في دراسة خصوصية الثقافة السياسية السائدة.

- دراسة مفهوم أو وظيفة الثقافة السياسية والانتخابات في ليبيا أمر مهم ومطلوب من حيث إنها توفر أحد المداخل لفهم وتفسير عمل مختلف المؤسسات السياسية ودراساتها تصبح أكثر اهتماماً وإحاحاً في مراحل التحولات الكبرى، فقد تكون الثقافة عاملاً مساعداً على إنجاز هذه التحولات أو معوقاً لها من خلال تفسير الممارسة الانتخابية في ليبيا.

- تعد دراسة الانتخابات حدثاً سياسياً بامتياز يؤهل لقياس التحولات التي يعرفها المجتمع الليبي وتحديد على مستوى ما يتعلق بطبيعة الثقافة المنسوجة حول السياسة وحول السلطة.

ثانياً. أسباب اختيار الموضوع :

تجلى أسباب اختيار موضوع الثقافة السياسية في أن أغلب الاجتهادات بشأنها تكاد تكون جد محدودة ، ودعني أقول إنه أسير بعض الرؤى النظرية والتصورات الإيديولوجية الضيقة ؛ ولهذا كان قلبي في شوق لكتابة مثل هذا الموضوع.

ثالثاً. إشكالية الدراسة :

تمارس الثقافة السياسية السائدة في المجتمع تأثيراً واسعاً وتلعب في تشكيل الإدراك والسلوك السياسي سواء على مستوى النخبة السياسية أو على مستوى الجماهير، وذلك من خلال كيفية نظر الجمهور للعملية الانتخابية ومفهومه لها، يبقى عرضة للثقافة السياسية القائمة لدى كل المجتمعات عموماً، والمجتمع الليبي خصوصاً.

رابعاً. فرضية البحث :

إن فرضية بحثنا تتمحور حول إمكانية عدم تحقيق ممارسة انتخابية فعالة وقوية مرتبطة بغياب مجتمع متشعب بالوعي والشعور الديمقراطي.

خامساً - خطة البحث :

إن هذا البحث يسعى للإجابة عن سؤال رئيس يتعلق بطبيعة العلاقة بين الثقافة السياسية والمشاركة السياسية، وقد تطلب ذلك تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول - ماهية الثقافة السياسية :

المطلب الثاني - العلاقة بين الثقافة السياسية والمشاركة السياسية :

المطلب الثالث - المجتمع الليبي والمشاركة السياسية :

المطلب الأول - ماهية الثقافة السياسية :

على الرغم من أن العامل الثقافي كان أحد العوامل المهمة في دراسة السياسة منذ نشوء علم السياسة فإن مفهوم الثقافة السياسية يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبياً في أدبيات علم السياسة بصفة عامة وحقل السياسة المقارنة بصفة خاصة⁽¹⁾، حيث تمارس الثقافة السياسية السائدة في المجتمع تأثيراً واسعاً وتلعب دوراً كبيراً في تشكيل الإدراك والسلوك السياسي⁽²⁾.

ولقد كان العالم السياسي الأمريكي ألmond (Almond) هو أول من استخدمها في مقالة كتبها عام 1956 حيث يعرف الثقافة السياسية بأنها (مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه دوره كفرد في النظام السياسي⁽³⁾ .

ويرجع البحث في الثقافة السياسية إلى كتابات الأنثروبولوجيين أمثال (روث بندكت Ruth Bendic) ومارجريت ميد (Margaret Mead) حول الطابع القومي والتي عنيت بالكشف عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما، وتطور هذا المفهوم على يد ألmond وفيربا (Almond and verba) ليشير به إلى ذلك النمط الخاص من التوجهات للأحداث السياسية في أي نظام سياسي محكم⁽⁴⁾.

كما تعد الثقافة السياسية جزءاً من الثقافة العامة وعليه فإننا نجد تداخلاً كبيراً بين المفهومين، ويعكس ذلك التراث العلمي الذي يوضح لنا أن العلماء اهتموا بشكل واضح بمفهوم الثقافة الكلي معتبرين أن الثقافة السياسية هي ثقافة فردية وأنها تتأثر

بالثقافة الأشمل؛ ولذلك نجد دونالد ديفين يرى أن الثقافة السياسية ليست هي كل ثقافة المجتمع وإنما هي الجانب السياسي من ثقافات المجتمع⁽⁵⁾، ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية: ثقافة الشباب، النخبة الحاكمة، العمال، الفلاحين والمرأة، وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي⁽⁶⁾، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي والتي تحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه.

وتجدر الإشارة إلى أن التعريف الأشمل والأوجز الذي اخترناه في هذا البحث المتواضع للتعريف بالثقافة السياسية مفاده أن الثقافة السياسية هي الجوانب السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء⁽⁷⁾.

فهي إذا ووفقاً لما ذكر أعلاه تمثل فرعاً من الثقافة العامة للمجتمع، وهي تتضمن أنساقاً متعددة ومختلفة بحسب الأجيال والعينات والمهن، وفي عمومها تمثل محصلة تفاعل الخبرة التاريخية والوضع الجغرافي والمعتقدات الدينية والظروف الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما⁽⁸⁾.

وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي :

- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع⁽⁹⁾.
- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة فهي لا تعرف الثبات المطلق ويتوقف حجم ومدى التغيير على عدة عوامل من بينها: مدى ومعدل التغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، درجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغيير الثقافي، حجم الاهتمام الذي توليه وتخصسه الدولة لإحداث هذا التغيير في ثقافة المجتمع، وأخيراً مدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد⁽¹⁰⁾.

- تختلف الثقافة السياسية من مجتمع لآخر، كما تختلف من فرد لآخر داخل المجتمع، هذا الاختلاف تفرضه عوامل معينة، كالأصل ومحل الإقامة والمهنة والمستوى الاقتصادي والحالة التعليمية، وأشكال أنماط الحكم في الدولة، فنظام الحكم في أي دولة ما يحاول ترسيخ أفكاره لدى أفرادها ويحاول تشبيعهم بها، وخير مثال على ذلك المراحل التي مرت بها ليبيا انطلاقاً من النظام الملكي ووصولاً إلى يومنا الحاضر.

إذاً باختصار الثقافة السياسية للمجتمع هي البيئة أو المناخ الذي يجعل للفرد القدرة على التأثير في مجريات الحياة السياسية والمشاركة الانتخابية لبناء مجتمع ديمقراطي يكون الفرد فيه على وعي كامل بحقوقه المكفولة له بموجب الدستور، وهو ما نطمح له في مجتمع ليبي ينتظر ظهور دستور يكفل له حقوقه.

المطلب الثاني - العلاقة بين الثقافة السياسية والمشاركة السياسية:

تعد المشاركة السياسية من أهم القضايا المثارة في العالم لما لها من أثر في إرساء البناء المؤسسي للدولة على الجانب السياسي والاجتماعي⁽¹¹⁾، أي أن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامه السياسي وسماته وآليات عمله⁽¹²⁾، حيث ارتبطت هذه الأخيرة بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، حيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية قوامها النضج الثقافي والسياسي⁽¹³⁾.

وفي مدلولها الإيجابي تعني ذلك الانخراط الفاعل المنتج في الحياة السياسية لمجتمع ما بحيث يكون هناك نهج أو سلوك سياسي لامتلاك ثقافة سياسية موجهة للتفكير والممارسة، ونظراً لارتباط مفهوم المشاركة في أذهان الكثيرين بالسياسة، فإن ذلك يساعد على شيوع تعبير المشاركة السياسية، وعندما نتحدث عن المشاركة الشعبية، يسود اعتقاد في أن المقصود بها هو مشاركة الشعب في أمور السياسة والحكم دون غيرها، فالنشاط السياسي هو أحد أشكال المشاركة، ولكنه ليس الشكل الوحيد لها، وإن ارتفاع معدلات المشاركة في هذا النوع من الأنشطة يكون مؤشراً

على ازدياد هذه المعدلات في مجالات أخرى : اجتماعية، تنموية، ثقافية، تعليمية، بيئية وغيرها، غير أن هذا لا يعني أن المشاركة في السياسة هي الأصل وأن ما عداها من أشكال هي فروع، وليس هناك ما يثبت افتراضاً شائعاً مؤداه أن توسيع نطاق المشاركة السياسية هو المفتاح للأشكال الأخرى من المشاركة في مجالات متنوعة، فهناك علاقة تأثير وتأثر أو تغذية متبادلة بين المشاركة السياسية وبين العمل العام في مجالات أخرى، فالشخص الذي يشارك في خدمة مجتمعه من خلال محور الأمية وحماية البيئة أو ترشيد المستهلك ... إلخ يرتقي وعيه السياسي أو الاهتمام بما يحدث من تطورات في هذا المجال، وتختلف مسميات المشاركة، فهناك من يطلق عليها المشاركة الجماهيرية، وهناك من يسميها المشاركة الشعبية أو المشاركة العامة، وبالرغم من اختلاف تلك المسميات إلا أنها تدور كلها حول معنى واحد وهو إسهام كل فرد من أفراد المجتمع في كل المستويات في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها⁽¹⁴⁾.

ويقتضي الاقتراب من مفهوم المشاركة السياسية توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، فالمشاركة قد تعني أي عمل تطوعي من جانب المواطن بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على أعلى مستوى حكومي أو محلي أو قومي، وهناك من يعرفها على أنها "عملية تشمل جميع صور اشتراك وإسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً، وهي قد تعني لدى البعض الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القادة السياسيين ووضع الخطط وتنفيذ البرامج وإسهام المواطنين بدرجة أو أخرى في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المحلية، وقد تعني - أيضاً - تلك الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتعبئة الموارد الموجودة أو التي يمكن إيجادها لمواجهة الحاجة الضرورية وفقاً لخطة مرسومة وفي حدود المشاركة السياسية والاجتماعية للمجتمع⁽¹⁵⁾.

والجدير بالذكر أن المشاركة السياسية تعني بصفة عامة تلك الأنشطة التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة ومن تلك المستويات: مستوى أعلى: وهو ممارسة النشاط السياسي مثل الانتماء للأحزاب السياسية وحضور الجلسات السياسية

والمشاركة في الحملات الانتخابية، ومستوى ثان: مثل مستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية، ومستوى ثالث: يشمل الهامشيين في العمل السياسي ويشمل من لا يهتمون بالأمر السياسي ولا يميلون للاهتمام السياسي، ومستوى رابع هم المتطرفون سياسياً وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة ويلجأون إلى أساليب العنف.

ويمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير عمل المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار بالنظم الديمقراطية التي يعتبر فيها مفهوم المواطنة قيمة أساسية.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاث مراحل للمشاركة وهي: مرحلة الاهتمام بالقضايا العامة ومتابعة الأحداث السياسية، حيث يميل الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل وتزداد وقت الأزمات وأثناء الحملات الانتخابية والمعرفة السياسية بالشخصيات ذات الدور السياسية في المجتمع، يأتي ثاني تلك المراحل التصويت السياسي والمشاركة في الحملات الانتخابية، وثالثها المطالب السياسية التي تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية⁽¹⁶⁾.

وفي المجتمعات العربية تعتبر المشاركة السياسية واجبا مدنيا على المواطنين، وكلما زادت المشاركة كان ذلك دليلاً على صحة المناخ السياسي، فضلاً على أن المشاركة تعتبر أفضل وسيلة لحماية المصالح الفردية، كما أن مدى المشاركة يتفاوت طبقاً للتعليم والمهنة والجنس والسن ومحل الإقامة والشخصية والمحيط الثقافي، فكلما زاد مستوى التعليم زادت المشاركة، كما أن المشاركين من الرجال هم أكثر من المشاركات من النساء، وكذلك المشاركون من قاطني المدن هم أكثر من أولئك قاطني الريف، وتتسم المشاركة السياسية بعدة خصائص منها:

– إنها سلوك تطوعي وإيجابي وواقعي وهي عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والأبعاد، تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة وهي هدف؛ لأن الحياة الديمقراطية السلمية تقتضي مشاركة الجماهير.

– للمشاركة السياسية العديد من الدوافع الشخصية والمجتمعية مثل الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه وحب العمل العام

والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع وتحسين مستويات الخدمة فيه، والرغبة في تقوية الروابط بين مختلف هذه الفئات ، وكذلك محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع، وتحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع وتحقيق مصالح شخصية تتمثل في: السيطرة والتمتع بالنفوذ وتحقيق منافع مادية وغيرها من المصالح الشخصية، ومن هنا فإن المشاركة لا تقتصر في الديمقراطيات المعاصرة على النشاط الانتخابي، وإن كان هذا النشاط هو الذي يلتزم به أكبر عدد من الأفراد، فهي تعبر عن نفسها بأشكال أخرى مندمجة تماما باللعبة السياسية؛ لأن مثل تلك المشاركة هي المؤشر الأهم لاحتمالات قيام مجتمع ديمقراطي، يوازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية؛ لأن الديمقراطية الحقيقية لا تتم دون أن يتحمل الشعب عبء مسؤوليته بتنظيم نفسه⁽¹⁷⁾.

ومع تعرض المرء للمؤثرات السياسية يزداد احتمال المشاركة في الحياة العامة ويتأثر حجم ومدى المشاركة السياسية بالمتغيرات الاجتماعية، وترتبط المشاركة بعناصر الإطار السياسي التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن، ومدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية والشعبية والمجالس النيابية المنتخبة، وتتطلب المشاركة ضرورة توفر عدد من العوامل التي تزيد من فاعليتها وتضمن بقاءها واستمرارها مثل ضرورة توفير المتطلبات والاحتياجات الأساسية للجماهير، وارتفاع وعي هذه الجماهير بأبعاد الظروف السياسية والاقتصادية والشعور بالانتماء للوطن والإيمان بجدوى المشاركة ووجود التشريعات التي تضمن وتؤكد وتحمي المشاركة، ولهذا تؤثر المشاركة على الأفراد وعلى السياسة العامة للأفراد ولها دور في التنمية.

ولقد شرعت بعض الدول في الوطن العربي عقب استقلالها في عمليات تحديث اقتصادية واجتماعية وسياسية وتتضمن التنمية في بعدها السياسي وتطوير المؤسسات السياسية، وتعتبر المشاركة السياسية بمختلف صورها من أهم مؤشرات مدى ديمقراطية النظم السياسية والمقياس الأهم على مدى شرعيتها ومؤشرا مهماً يعكس الثقافة السياسية السائدة بما تحويه من قيم ومبادئ، بالإضافة إلى كونها عنصرا أساسيا في قضية التنمية الشاملة للمجتمعات من منطلق أن أهداف التنمية هي توفير مساحة أوسع للحريات الحقيقية التي يتمتع بها المواطنون في جميع المجالات.

ولقد أضافت العولمة تأثيرات جديدة على قيم الثقافة السياسية، لا سيما في مجال الاتصالات ونمو شبكتها التي عممت الديمقراطية في كل البقاع.

ويجب الإشارة هنا إلى أن تعثر التحولات الديمقراطية في العالم العربي يرتبط بفكرة تعزيز المشاركة السياسية في مجتمعاتنا، وذلك بتدعيم قيم الثقافة الديمقراطية التي تتسم بغلبة الثقافة السياسية المشاركة التي يتميز فيها المواطنون بدرجة عالية من الوعي من خلال قدرتهم على التعبير عن رأيهم والمشاركة في صنع القرار⁽¹⁸⁾.

ومن هنا فنحن بحاجة إلى ثقافة سياسية جديدة تحسم الصراع لصالح قوى المستقبل بحيث يكون المواطن فيها حرا ومشاركا وفعالا، ثقافة تقوم على مؤسسات التنشئة السياسية، وبذلك تخلق بيئة مواتية لدعم التطور الديمقراطي في مجتمعاتنا العربية والمجتمع الليبي على وجه التحديد.

إن القلة من النخب السياسية والثقافية الحديثة هي التي تملك الحس العميق بمعنى الحريات الفردية بقدر ما تطمح إلى المشاركة السياسية والمعاملة على قاعدة المساواة ورفض العبودية لا يعني أن قضية الحرية لا تعني إلا النخب المتنفذة الاجتماعية والسياسية ولا تقيدها.

إن إقامة نظام مدني قائم على احترام الأفراد ومشاركتهم جميعا في الحياة السياسية وتطوير وعيهم المدني وتعميق شعورهم بالمسؤولية عن مصير مجتمعهم وما يحصل فيه عن حالته وتقدمه ومستقبله لا يشكل اليوم النظام الوحيد القادر على بناء جماعة سياسية حية وفاعلة ومبدعة فحسب، بل قادرة على التفاعل والتعاون والتواصل مع المجتمعات المحيطة بها والدفاع عن نفسها ومصالحها، إن الديمقراطية ليست شيئا سوى مشاركة الجميع في تحمل مسؤولية تقرير مستقبلهم المشترك، وإذ وصلنا إلى هذا الموقف، ونمينا هذا الاستعداد من الأفراد أصبحنا واقعا أو من حيث الواقع مجتمعات ديمقراطية.

إذا المشاركة السياسية تعني تلك الأنشطة التي يقوم بها المواطنون، بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام ويلعب الأفراد من خلالها دورا في الحياة السياسية المجتمعية.

ويرى البعض أن أنشطة المشاركة يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

- أنشطة تقليدية: وتشمل التصويت ومتابعة الأمور السياسية والدخول مع الغير في مناقشات سياسية وحضور الندوات والمؤتمرات والانضمام إلى جماعات المصالح والانخراط في عضوية الأحزاب السياسية⁽¹⁹⁾.

- أنشطة غير تقليدية: وتشمل الأنشطة التي تقوم بها الجماهير مثل: الشكاوي، التظاهر، الإضراب والاحتجاجات والاعتصام، فالمشاركة السياسية ترتبط بالمسؤولية الاجتماعية التي تقوم على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات لذلك فهي سمة من سمات النظم الديمقراطية، وتؤدي إلى مزيد من الاستقرار والنظام في المجتمع، كما أنها تؤدي إلى قيام الجماهير بتنظيم أنفسها في جمعيات أهلية تساند الهيئات الحكومية وتفتح ميادين للخدمات والنشاط، وتزيد الوعي العام للجماهير، وتعمل على تنمية المجتمع؛ لأنها تعتبر أفضل وسيلة لتنمية الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة، وهي تعتبر حق أساسي يتمتع به كل مواطن يعيش في مجتمعه، فمن حقه أن يختار حكامه وأن يختار نوابه الذين يقومون بالرقابة على الحكام وتوجيههم بما فيه مصلحة الشعب.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة السياسية يلزمها ثقافة تتكون من قيم عدة أهمها: قيم الحرية (حرية الحركة في إطار القانون) والمساواة (في موطنه وأمام القانون) والفردية (بوصف الفرد أساس كل مجتمع) والتعددية (بوصفها طبيعة الحياة) والتسامح (لكل حق الإيمان بما يشاء ولكن لا حق لأحد فرض إيمانه على الآخرين).

ومن تلك القيم السياسية تنبثق قيم فرعية أخرى وتشكل القناعات والممارسات، فعلى أساس قيمة الحرية تقوم حرية القول والمعتقد والتجمع وغيرها من الحريات المدنية، وعلى أساس قيمة المساواة تقوم فكرة المواطنة التي لا تستقيم دولة حديثة ديمقراطية كانت أو غير ذلك دون أن تكون المواطنة هي المرجعية في العلاقة بين السلطة والفرد⁽²⁰⁾.

المطلب الثالث - المجتمع الليبي والمشاركة السياسية:

يمكن القول عند حديثنا عن ليبيا أن المحللين والدارسين لنظام الحكم في ليبيا يجدون صعوبة كبيرة في مهمتهم لتحديد طبيعة النظام السياسي الليبي؛ نظراً لقلة المعلومات والبيانات المتداولة، والتي تبقى في كثير من الأحيان سرية، فالدراسات بشأن نظام الحكم في ليبيا ابتداء من استقلالها سنة 1951 إلى 2011 كانت ضيقة للغاية لعدة أسباب، قد تكون خوفاً من بطش النظام، أو أن الحديث عن نظام الحكم بطريقة لا يرتضيها النظام قد يعرض صاحبه للسجن، اللهم إلا إذا كانت الفكرة التي يتحدث عنها الكاتب تصب في مدح النظام القائم أيا كان ملكياً أو جمهورياً.... إلخ، وقد يكون هذا الأمر طبيعياً في الدول العربية فانتقاد أنظمة الحكم في هذه الأخيرة قد يكون غير مقبولٍ ويوصف صاحبه بالخيانة.

كل هذا تبعه عدم وضوح الرؤية عن النظام السياسي الذي تأخذ به الدولة الليبية، فعلى الرغم من الاتفاق على إقامة دولة ليبية ديمقراطية واجتماعية ذات سيادة ضمن المبادئ الإسلامية، إلا أن طبيعة وخصوصيات تلك الأنظمة المذكورة أنفاً والتي مرت بها ليبيا عبر مراحلها لم تكن واضحة، وإن كان الأغلب من المفكرين السياسيين يرون أن نظام الحكم الليبي كان يقوده نظام الحزب الواحد سواء كان في العهد الملكي أو عهد سبتمبر وذلك لحظر إنشاء الأحزاب في كليهما، فنظام التعددية الحزبية وإن كان متاحاً عقب الاستقلال 1951 إلا أنه تم حظره فيما بعد، ففي 19 فبراير 1952 تم إلغاء الأحزاب السياسية بموجب مرسوم ملكي في تلك المرحلة، والأمر كذلك أبان عهد سبتمبر الذي تلا النظام الملكي، فقد أُصدرَ قانون تجريم الحزبية الذي اعتبر إقامة الأحزاب خيانة عظمى وجريمة تعرض مرتكبها للإعدام بموجب القانون رقم 17 لسنة 1972، حيث نص الأخير في المادة الثانية منه معرّفاً في ذات الوقت المقصود بالحزبية على (الحزبية خيانة في حق الوطن وتحالف قوى الشعب العاملة الممثلة في الاتحاد الاشتراكي العربي، ويقصد بالحزبية كل تجمع أو تنظيم أو تشكيل أياً كانت صورته أو عدد أعضائه يقوم على فكر سياسي مضاد لمبادئ عهد سبتمبر في الغاية أو الوسيلة، أو يرمي إلى المساس بمؤسساتها الدستورية سواء كان سرياً أم علنياً، أو كان الفكر الذي يقوم عليه مكتوباً أم غير مكتوب أو استعمل دعائه ومؤيدوه وسائل مادية أم غير مادية) وتلا ذلك في المادة الثالثة منه على العقوبة المقررة لهذا الفعل حيث نص (يعاقب بالإعدام كل من دعا إلى إقامة أي

تجمع أو تنظيم أو تشكيل محظور بموجب هذا القانون، أو قام بتأسيسه أو تنظيمه أو إدارته أو تمويله أو أعد مكاناً لاجتماعاته، وكل من انضم إليه أو حرص على ذلك بأية وسيلة كانت، أو قدم أية مساعدة له، وكذلك كل من تسلم أو حصل مباشرة أو بطريق غير مباشر بأية وسيلة كانت على نفود أو منافع من أي نوع أو من أي شخص أو من أية جهة بقصد إقامة التجمع أو التنظيم أو التشكيل المحظور أو التمهيد لإقامته، ولا فرق في شدة العقوبة بين الرئيس والمرؤوس مهما دنت درجته في الحزب أو التجمع أو التنظيم أو التشكيل أو الفرقة أو الخلية أو ما شابه ذلك)،⁽²¹⁾ وقد تم إلغاء القانون بعد 2011 بإصدار الإعلان الدستوري في 3-08-2011 والذي نص في المادة 15 منه على (تكفل الدولة حرية تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات وسائر منظمات المجتمع المدني ، ويصدر قانون بتنظيمها.....)، وكذلك تم إلغاء القانون المتعلق بتجريم الحزبية بشكل صريح بموجب القانون الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي وتم تنظيم الممارسة الحزبية في ليبيا بموجب القانون رقم 29 لسنة 2012⁽²²⁾، وبموجب هذا القانون دخلت ليبيا إلى مرحلة جديدة من التعددية الحزبية والتي توجت بانتخابات المؤتمر الوطني العام، فقد أدلى الليبيون في 7 يوليو 2012، وفي جو من التفاؤل والحماس كما كتب أحد الكتاب السياسيين في إحدى مقالاته ، لأول مرة منذ عقود، يدلي الليبيون بأصواتهم في انتخابات "المؤتمر الوطني العام"، وهو الجسم الذي حل محل المجلس الوطني الانتقالي الذي قاد البلاد في الفترة التي تلت 2011، ويقود المرحلة الانتقالية الثانية إلى حين إقرار دستور جديد للبلاد، فقد أدلى 1,764,840 بأصواتهم، وهو ما يشكل نسبة 48% من إجمالي من يحق لهم التصويت الذين قدرهم المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بحوالي 3,622,314، وفي مؤشر على بيئة أمنية آمنة نسبياً في تلك الفترة، وأعلن مركز كارتر أن مراقبين تابعين له استطاعوا زيارة مراكز انتخابية في إحدى عشرة دائرة انتخابية من أصل ثلاث عشرة، وفي ما يبدو الآن أنه انعكاس للأمل، أكثر منه استشرافاً واقعياً للمستقبل، وصرح رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي، ألكسندر جراف لامبسدورف، أن الانتخابات وضعت الأساسات لتنمية ديمقراطية في المستقبل⁽²³⁾.

ودعا المؤتمر الوطني العام الليبيين، في 20 فبراير 2014، إلى انتخاب لجنة الستين عضواً لهيئة صياغة الدستور على أساس عشرين عضواً عن كل من مناطق البلاد الشرقية والجنوبية والغربية، بغض النظر عن التعداد السكاني، وبالانتخاب

المباشر من قبل الشعب، وشكل هذا الانتخاب تراجعاً جزئياً في إقبال الشعب للانتخاب ، وفي 25 يونيو 2014 تم إجراء انتخابات تشريعية لانتخاب مجلس النواب ، وقد كانت نسبة الإقبال على هذه الانتخابات ضعيفة حيث شارك فيها 18% فقط من الناخبين المسجلين ، وهي نسبة ضعيفة كما أشرنا مقارنة بانتخابات المؤتمر الوطني العام التي وصلت 60%، وربما يفسر هذا التراجع الانتخابي والاشمئزاز المتنامي لدى المواطن الليبي من فشل السلطات الحاكمة في خدمة المواطن الليبي.

كل هذه المعطيات والأرقام والأحداث جعلت من الشعب الليبي يعي فيها من ينتخب وإن كانت الدولة قد تكون مقصرة في جانب من الجوانب وهو نشر ثقافة صحية سليمة وصادقة عن الديمقراطية التي يحلم الإنسان بأن ينعم بها بعيداً عن التجاذبات السياسية ، فقد لوحظ في الآونة الأخيرة حديث الشارع الليبي كثيراً عن السياسة ، وهي إيجابية بلا شك ولكن يجب وحسب وجهة نظرنا يجب أن يكون ذلك في إطار وعي قانوني مبني على أرضية ديمقراطية ، وهذا الدور يجب أن تلعبه وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني المحايدة في تثقيف الشعب سياسياً بحقوقه وواجباته ، فنحن في هذه الفترة مثلاً بانتظار استفتاء الشعب على مشروع الدستور المنتظر، ولكن ما هو موجود في هذا المشروع من حقوق والتزامات وآلية للحكم قد يكون غير معلوم عند الأغلب وهذا دور الإعلام الليبي في هذا المجال ليعي الشعب هل يصوت بنعم أو لا ؟ عن وعي لماذا نعم ولماذا لا بعيداً عن الاملاءات والتجاذبات.

وفي الأخير يجب أن نقر بأن الناخبين يرضخون في كثير من الأحيان للحملات الانتخابية الضخمة والملازمة له، خاصة في ظل الوعود الانتخابية والرهانات الانتخابية وبالتالي يصاغ سلوكهم الانتخابي كتوجهات للحملات الانتخابية التي تعمل كمحرك جوهري لتوجيه الشعب⁽²⁴⁾.

خاتمة البحث:

إن محاولة تتبع التحول السياسي الديمقراطي في ليبيا من نموذج الدول الوطنية الشمولية التي يحكم فيها الفرد إلى نموذج التعددية الحزبية يكشف بروز التوترات والصدمات الثقافية والسياسية، وهذا ما جعل من بقاء مسألة الثقافة السياسية عالقة بمسألة استمرارية الانقسامات على مستوى علاقات القوى السياسية وباستمرارية تباين وجهات النظر الإيديولوجية خلال هذه الفترة، وهذا ما أبرزته

طبيعة الممارسات السياسية التي اتسمت بتفاهم الولاءات الحزبية والجهوية، كما ظلت تفتقر إلى عملية تغيير داخلية في مواجهة مفاهيم قديمة مازالت محفورة في أذهان أغلب الشعب، إضافة إلى أنماط المشاركة السياسية وما تركته من آثار غير مباشرة عن السلوك والوعي السياسي مع بداية ولادة الأحزاب السياسية والديمقراطية، إذ لا تقوم هذه الأخيرة بدورها السياسي والاجتماعي كحركات اجتماعية سياسية؛ نظرا لافتقارها لتراث فكري سياسي واضح المعالم بالشكل الذي يسمح لها أن تجيد الممارسة السياسية الديمقراطية، وربما هذا راجع إلى حظر الأحزاب السياسية لفترة طويلة من الزمن في ليبيا.

وعلى الرغم من الاتجاه في الآونة الأخيرة إلى الاندفاع نحو تحقيق درجة من الانفتاح والإصلاح ضمن عملية الانتقال الديمقراطي، إلا أنها لم يؤد ذلك سوى المزيد من التعارض بين الدولة ومجتمعها المدني، فاستمرار التوترات الثقافية والسياسية حتى وإن انتقل النظام السياسي إلى مرحلة أخرى مّثل دليلا قويا على اهتزاز المنظومة العامة التي حكمت أنماط العلاقات الاجتماعية والسياسية في المراحل التي مرت بها ليبيا.

وعليه فإن التوظيف الديمقراطي لمفهوم الثقافة السياسية يتطلب بيئة اجتماعية اقتصادية ملائمة مرتبطة بوجود ممارسات ديمقراطية على مستوى مؤسسات التنشئة الأسرية والتعليمية والحزبية، كما يتطلب قدرا ثقافيا وسياسيا يساعد هو الآخر على تعميق السلوك الديمقراطي الصحيح، ولن يتحقق ذلك إلا إذا كانت الثقافة السياسية بمعزل عن جميع الإيديولوجيات، كما يتطلب البحث عن ثقافة ديمقراطية تبعث من دون شك قواسم مشتركة قادرة على إحداث تحولات جذرية في مفاهيم الإصلاح والتغيير والتنمية والتحديث تماثيا مع الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع الليبي، وترسيخ الحضور الكامل لثقافة المجتمع الواسع (المجتمع السياسي والمدني) في بناء صيغة مشتركة لنموذج الشرعية السياسية والدستورية وقبولاً لمبدأ المشاركة الجماعية، هذه المشاركة تجعل مؤسسات الدولة والمجتمعات المدنية و أصحاب السلطة واعية إلى حد كبير بأن عملية تحديث المجتمع شأن عام وفضاء مفتوح لجميع الشركاء السياسيين، وهذا ما نتمنى حدوثه في وطني العزيز ليبيا.

هوامش البحث :

1. عبد الجبار الحجامي، "الثقافة السياسية ضرورة"، منشور من قبل المركز العراقي للدراسات المستقبلية، بغداد، عن الموقع: www.hewaralfikr@yahoo.com
2. محمد زاهي بشير المغربي. قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومدائل نظرية، الطبعة الثانية، ليبيا: دار الكتب الوطنية، للنشر والتوزيع، 1998، ص 219.
3. عبد الغفار رشاد محمد، "ديمقراطية الثقافة السياسية"، في كتاب الحرية والديمقراطية وعروبة مصر: المؤسسة العربية للدراسات، النشر، 1993، ص 119.
4. سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، الطبعة الأولى، مصر: دار إيتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص 42.
5. محمد زاهي بشير المغربي. قراءات في السياسة المقارنة قضايا منهجية ومدائل نظرية، مرجع سابق، ص 219.
6. RELOT, Marcel. Science Politique : P.U.F, Paris, 1967, p.10.
7. صالح بلحاج، "التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات"، جامعة الجزائر، بحث نشر على الموقع http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_28.pdf
8. محمد بوضياف، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"، (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008)، ص 42.
9. علي الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 97.
10. نبيل حليلو، التنمية والثقافة السياسية أية علاقة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: جامعة ورقلة، (العدد الثامن)، (جوان 2012)، ص 47.
11. فريد فؤاد فاطمي، أثر الوضعية الاجتماعية لشباب الجزائري على المشاركة السياسية. رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010، ص 9.
12. ليلي بن برغوث، الإعلام المرئي والمشاركة السياسية – تحليل سيميولوجي لخطابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الحملة الانتخابية 2009، (رسالة ماجستير، قسم الإعلام والاتصال، جامعة باتنة، 2011)، ص 157.
13. محمد لمين لعجال، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، (العدد 12)، (نوفمبر 2007)، ص 238.
14. مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، المجلة العربية للعلوم السياسية، (العدد 8)، ص 10.
15. BORELLA, François. *Les Politiques Dans La France d'aujourd'hui*. éd, Broché, Paris.1981, p.16.

16. مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، المرجع السابق، ص 11.
17. محمد لمين لعجال، إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم. المرجع السابق، ص 239.
18. يلي بن برغوت. الإعلام المرئي والمشاركة السياسية – تحليل سيميولوجي لخطابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة خلال الحملة الانتخابية، المرجع السابق، ص 161.
19. مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات. المرجع السابق، ص 12.
20. CHAHAKH. Vagiri. Elements de réflexion sur les parties politiques et références idéologiques dans le tiers non de travaux de science politique institus de science politique hausann, Octobre 1990, p. 2.
21. لمزيد من التفاصيل عن القانون رقم 17 لسنة 1972 بشأن تجريم الحزبية، انظر الموقع الرسمي لوزارة العدل على الرابط التالي: <http://aladel.gov.ly/home/?p=1344>
22. مقالة صلاح البكوش. الانتخابات في ليبيا مزيد من الانقسام والصراع المفتوح. 21 أغسطس 2017 ، زيارة بتاريخ 2018/09/20 : <https://www.alaraby.co.uk>
23. سلمى الإمام و سمير بارة. السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم والأنماط ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 1 ، جوان 2009، ص 50.